



مصر

الإنترنت: سلاح الثورة الشاملة؟

مراسلون بلا حدود
47، شارع فيفيان – 75002 باريس
هاتف: 78 84 83 84 1 44 (33) – فاكس: 51 11 23 45 1 (33)
بريد إلكتروني: internet@rsf.org
موقع إلكتروني: www.rsf.org

يطرح الإنترنت نفسه خلفية ترافق الحياة السياسية المصرية منذ الانتخابات التشريعية لعام 2005 بدويه العاصف الذي يزداد اهتمام المصريين به. فإذا بسمعة عالم التدوين المحلي تزدهر مع ارتفاع عدد المنتسبين إليها حتى باتت البلاد تسجّل أعلى نسبة من النفاذ إلى الشبكة في القارة الأفريقية (20 بالمئة من الشعب يتصفح الإنترنت).

وفي العام 2005 أيضاً، زج بالمدون كريم عامر في السجن لنشره مقالات على مدونته. ولا يخفى أن معظم معتقلي الرأي في البلاد هم مدونون أو ناشطون احتجزوا لبتهم رسائل سياسية عبر الشبكة وتم توقيفهم بموجب قانون حالة الطوارئ. وتشير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في هذا الصدد إلى أن وتيرة القمع ضد مستخدمي الإنترنت بدأت ترتفع منذ العام 2007 لتبلغ مستويات خطيرة.

يفكر كل مدونني القاهرة في كريم عامر المعتقل لنشره مقالات اعتبرت "مهينة للإسلام والرئيس". وقد لاحظ أحد متصفحّي الإنترنت: "مع أنني لا أوافقه الرأي، ولكنني أستنكر ما حلّ به. فلا يجوز زج أي إنسان في السجن بسبب آرائه". الواقع أن المواطن في مصر يعتبر منذ العام 1955 مذنباً ما لم يثبت العكس.

بما أن استخدام الإنترنت يزداد انتشاراً بين الشباب المدني المصري، تحرص السلطات على مراقبة هذه المساحة عن كثب. وفي شارع البورصة في العاصمة المصرية، يبقى وجود المخبرين الذين يسترقون السمع إلى مدونين يتحدثون عن "الثورة"، و"التغيير"، و"الغضب"، وحركة 6 نيسان/أبريل 2009، ملحوظاً.

"6 أبريل": أزمة مولودة من رحم فايسبوك

في السادس من نيسان/أبريل 2008، اندلع إضراب في شمال القاهرة وبالتحديد في المحلة، مقر أهم مصنع للنسيج في البلاد. وفي اليوم نفسه، تعرض عناصر من مجموعة تنتمي إلى الشبكة الاجتماعية "فايسبوك" للتوقيف لنقلهم الخبر.

قصة إضراب مثير للجدل

شهدت مصر مرحلتين من 6 نيسان/أبريل 2008. ترتبط المرحلة الأولى بالإضراب الذي نظّمه عمال أكبر مصنع مصري للنسيج في المحلة (شمال القاهرة) حيث دعوا إلى لزوم المنازل احتجاجاً على ظروف عملهم. ودعموا لإضراب الشمال هذا، تناقل مدونو القاهرة الرسالة وشكّلوا مجموعة "6 أبريل" على منصة فايسبوك حتى باتت حركة تضم مناصرين من كل الفئات السياسية.

منذ السادس من نيسان/أبريل 2008، لم يتوان هؤلاء المتصفحّون الشباب الذين يبلغ معدل أعمارهم 23 سنة عن التواصل حول ما يصفونه بـ "الثورة". وفي العام 2009، أطلق نداء

ليتحولّ يوم السادس من نيسان/أبريل إلى يوم "غضب". وكانت كل وسائل الاتصال مباحة لتعبئة المجتمع برمته، من الشعارات المكتوبة على أوراق النقد إلى آلاف الرسائل النصية القصيرة التي ترسل إلى أرقام مجهولة. فلا خبرة سياسية لمستخدمي فايسبوك الشباب هؤلاء ولا مجال لمعرفة عددهم الفعلي. وفي هذا الغموض بالتحديد، تكمن قوتهم. وبما أن كل أشكال الاجتماعات محظورة بموجب قانون حالة الطوارئ الذي ترزح البلاد تحت وطأته منذ 28 عاماً، سمحت لهم شبكة الإنترنت بالاجتماع عبر جهاز الكمبيوتر.

وبهذا، أصبحت الشبكات الاجتماعية تشكل منصة لنقل الرسائل الاحتجاجية فيما يمثل الإنترنت مساحة لا مناص منها للجيل المصري الجديد أخذت تحل شيئاً فشيئاً مكان النقابات والتعبئة السياسية في الجامعات. وقد أسرّ أحد المدونين المنتمين إلى مجموعة "6 أبريل" لمراسلون بلا حدود: "تشبه الحكومة الأخطبوط الذي ينشر مجساته ليجد مذنباً لكل انتقاد يوجه ضدها. يساعدنا الإنترنت على نشر احتجاجاتنا. وحتى لو لم تنظم تظاهرة في إحدى المدن، فلا بد من أن تجري في أخرى بفضل وسيلة الاتصال هذه".

لكن مجموعة "6 أبريل" تدرج أيضاً في إطار القضايا الإعلامية. إنها قصة الإعلام "المثيرة" بما تشمله من مدونين يظهرون من أي مكان من دون أن يعرف عددهم ويتحلون بالقدرة على تحريك مصر بأسرها. صحيح أن "أي تغيير لم يطرأ" في غضون عام وفقاً لبعض سكان القاهرة، إلا أن الإنترنت سمح بنقل الرسالة.

بقدر ما هي هذه الحركة ثورية بقدر ما تثير الجدل. يتهمها البعض بأنها تستفيد من مطالب عمال المحلة لتكتسب الشعبية معتبرين أن النجاح الإعلامي الذي حققه المدونون الأكثر شهرة قد أساء إلى مصداقية الحركة الاحتجاجية على الإنترنت، فيما يرى البعض الآخر أن الحركة قد بارحت مكانها وفقدت حماسها.

وفقاً لمديرية الإحصاءات في مركز القاهرة العربي، تم تنظيم 1254 إضراباً في البلاد بين 6 نيسان/أبريل و31 كانون الأول/ديسمبر 2008 بالرغم من صفتها غير الشرعية. إلا أن مراسلة وكالة الصحافة الفرنسية في القاهرة منى سالم تعتبر أن السادس من نيسان/أبريل لحظة "نادرة" في التاريخ المصري المعاصر. وبعد تغطيته، تأكدت من أن أهمية هذه الحركة "لا تكمن في تبعاتها لأن أي تغيير لم يطرأ على الوضع، وإنما في إظهارها اهتمام شباب، لا ينتمون إلى أي جهة سياسية، بما يجري في مجتمعهم". ولا شك في أن هذا الاندفاع القومي يشغل بال الحكومة التي فوجئت بالحدث.

ترهيب متصفّحي الإنترنت في غياب القدرة على ضبط الشبكة

يرى وائل عباس الذي يعدّ من رموز عالم التدوين في مصر أن البلاد "تنطوي على صحافة مستقلة ولكن هذه الصحافة لا تجرؤ على اختراق أي قاعدة. ننشر الصور والتسجيلات على مدوناتنا لنكسرهما. وكأننا نستلهم جني الفانوس الذي لن يعود أبداً". وكان وائل عباس من

أفشى إحدى أهم فضائح هذا العقد بنشره تسجيلات على مدونته في كانون الثاني/يناير 2007 تبرز أعمال تعذيب يقوم بها ضابطان من الشرطة في أحد أقسام القاهرة. وقد ساهمت هذه الفضيحة بالتحديد في إدانة الضابطين بعقوبة بالسجن، وهو حدث يعدّ الأول من نوعه في البلاد منذ أكثر من عشرين عاماً. ومنذ ذلك الحين، راح عدد كبير من الشبان يحاولون التدوين لتقليده.

في أثناء إضراب السادس من نيسان/أبريل 2008، تعرّض المدونّ والعمل في مصنع المحلة كريم البحيري للتوقيف إثر تغطيته لهذا الحدث على مدونته. وكان قد نشر قبل اعتقاله: "إنها الساعة السابعة صباحاً من 6 أبريل. سأتوجه إلى المحلة لتغطية إضراب المصنع. صلوا لأجلي وأمل أن ننجح في إظهار شوائب النظام المصري. كريم البحيري، من بلد حر: بلد الثوار المصريين". ويعدّ عمال مصر من أولى المدونّات التي روّجت للإضراب الذي نظّم في المحلة. وقد بقي كريم البحيري مدة 73 يوماً قيد الاحتجاز مع أن النائب العام أمر بإخلاء سبيله بعد مرور عشرة أيام على توقيفه. ولدى خروجه، فقد وظيفته بسبب "التغيب" بالرغم من تلقيّ أرباب عمله وثائق تؤكد احتجازه. وكانت السلطات تتهمه بالتحريض على الإضراب على مدونته. ولا شك في أن ظاهرة "6 أبريل" على فايسبوك سمحت بتسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها المصريون في بلد خاضع لأمر الشرطة.

وإذا بسبحة الاعتقالات التعسفية للمدونّين تكرر. ويشير مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، جمال عيد، في هذا الصدد إلى أن السلطات تعمد إلى "توقيف المدونّين أكثر من الصحفيين بموجب قانون حالة الطوارئ الذي يسمح باعتقال المواطنين بلا مبرر واستبقائهم في السجن لعدة أعوام بلا مبرر أيضاً".

وأضاف: "نلاحظ نزعة إلى القضاء على الأصوات المزعجة باختطافها بهدف التنكيل بها". فقد أقدمت السلطات في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 على اختطاف أحد المدونّين الأكثر قراءة، محمد عادل، في منطقة يرتادها عدد كبير من مؤيدي المعارضة. وقد أسرّ لمراسلون بلا حدود: "كنت أتوجه إلى لقاء مع باحث فرنسي عندما تعرضت للتوقيف. فاستجوبوني حول نشاطي في مجال التدوين وأرادوا أن يعرفوا ما قمت به في أثناء رحلتي إلى غزة. وأبلغوني بأنني زعيم "خلية" جديدة لتدريب قوات الأقصى وحماس فيما لم تدم إقامتي في المدينة أكثر من 48 ساعة". بقي محمد عادل بين يدي ضباط الشرطة مدة أربعة أشهر خضع في خلالها لعمليات استجواب قاسية (الرجاء مراجعة الرواية على موقع مراسلون بلا حدود). ولا يزال يجهل المكان الذي سجن فيه. وفي العام 2009، وقع أربعة مدونّين آخرين ضحية التدابير نفسها مع أن المدونّين المنتشرين في شارع البورصة حيث اعتادوا اللقاء يؤمنون بمبدأ واحد، ألا وهو الشفافية: "ندرك أنهم يتنصتون على هواتفنا الجوّالة. ولكن، ليس لدينا ما نخفيه".

أمام هذا الشغف بالشبكة، بدأ الخناق يضيق على وسائل الاتصالات. ومنذ العام 2008، لم يعد المصريون يستطيعون الحصول على خط هاتفي غير مسجّل. ولكن السيطرة لم تبلغ حدها بعد. فقد أصدر قانون جديد من شأنه أن يعدّل شروط استخدام شبكة الإنترنت بلا شريط

(واي فاي). وبهذا، أصبح الاتصال بالشبكة لقاء بدل كما فرض على المتصل تزويد عنوان بريده الإلكتروني لترسل إليه كلمة المرور واسم المستخدم.

وعلى صعيد آخر، لا يزال مشروع القانون حول ضبط الشبكة قيد المناقشة في البرلمان علماً بأنه يلحظ عقوبات بالسجن للانتهاكات المرتكبة في استخدام الإنترنت ونشر محتويات متعددة الوسائط بلا ترخيص من الحكومة.

إلا أن متصفحي الإنترنت لا يزالون صامدين في ظل هذه الضغوط تماماً كما هو المدون محمد عادل الذي احتجز لمدة أربعة أشهر لنشره مقالات على الإنترنت وإعلانه موقفه صراحةً من النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي الوقت الحالي، ما زال يجهل مكان احتجازه علماً بأنها للمرة الرابعة التي يتعرض فيها للتوقيف في غضون سنتين ولكنه لا يزال ماضياً في النضال.

لأن المدونين الناشطين معروفون. وفي هذا السياق، أشارت الباحثة إيمان فرج من مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادي والقانوني والاجتماعي إلى أن "التدوين الذي يعادل الذوبان بين الآخرين في فرنسا يعني في مصر تشكيل الجماعات وتحويل الرغبة المعلن عنها على الشبكة إلى ظاهرة حقيقية".

وليست "المسؤولية" إلا وجه اتهام جديد ناجم عن الاستخدام المكثف للإنترنت والموجه ضد الصحفيين والمدونين. ويعتبر جمال عيد أنه يشكل "سيفاً مسلطاً" على أعناق الأصوات الناقدة. وبموجب الشريعة الإسلامية، يمكن ملاحقة أي شخص يعتبر مسؤولاً عن "الإساءة إلى صورة" البلاد أو الحزب الحاكم. وقد عرف الصحفيون كيف يواجهون هذه التهمة لأنهم أول ضحايا الدعاوى القضائية المرفوعة في هذا الصدد. وفي 13 أيلول/سبتمبر 2007، أدانت محكمة جناح العجوزة أربعة رؤساء تحرير بالسجن لمدة عام مع الأشغال الشاقة بتهمتي "نشر أخبار خاطئة من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد ومصالحها العامة" و"التشهير" إثر إيداع أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم شكوى ضدهم في العام 2006. ولم يصدر الحكم النهائي بعد.

الدستور، أسبوعية مستقلة في قبضة قضاء تابع للسلطة منذ العام 2005، اضطرت أسبوعية الدستور المستقلة للدفاع عن نفسها 2050 مرة في المحكمة بسبب مقالاتها علماً بأن غالبية الشكاوى المرفوعة ضدها تقوم على اتهامات جنائية تطالب بسجن كتاب المقالات وأن 85 بالمئة منها تكلفت بفوز الصحيفة فيما ردت 10 بالمئة منها ليعيب في الشكل.

إن هذه الأسبوعية ملاحقة بسبب نشرها سبعة مقالات تتناول أعمال عنف ارتكبتها ضباط من الشرطة. وفي هذه الحالات السبع التي تفرض على الأسبوعية مواجهة القضاء بشأنها، أمرت وزارة الداخلية الضباط المعنيين بمنازعة التهم الموجهة إليهم، تحت طائلة إخضاعهم للتحقيق

بتوجيه من الوزارة. وبهذا، تتعدد التهم الموجهة ضد الصحافيين لأن الضباط مضطرون لحماية أنفسهم من المسؤولين عنهم.

في العدد 476، نشرت الدستور افتتاحية عنونها: "مصر تحاصر غزة وتشارك في إبادة جماعية للفلسطينيين"، ما أدى إلى اتهام رئيس تحريرها ابراهيم عيسى بالإساءة إلى صورة البلاد وتحريض الشعبين المصري والفلسطيني. وقد أفاد محاميه بأنه "ما من ضغوط مماثلة موجهة ضد صحف المعارضة. وحدها الصحافة المستقلة تواجه هذا النوع من العوائق لأنها الوحيدة التي تتخذ المواقف ضد الحكومة".

الرجاء عدم المس بصورة البلاد

إن التنكيل القضائي الممارس ضد الصحافة ومتصفحي الإنترنت ليعكس نية السلطات السيطرة على صورة البلاد. وفي آذار/مارس 2009، رفعت 31 دعوى قضائية ضد مدونين وصحافيين بمعدل دعوى كل يوم. وفي شباط/فبراير 2009، أحصت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 26 منها. وقد أشار جمال عيد، مدير الشبكة، في هذا الصدد إلى أن العام 2008 كان الأسوأ من حيث الانتهاكات المرتكبة ضد حرية التعبير منذ العام 1952، تاريخ الانقلاب العسكري الذي أدى إلى إعلان جمهورية مصر العربية: "إن كنت صحافياً معروفاً، فلا بد من أن تكون معرضاً لتسديد غرامة. وإن كنت أقل شهرة، فلا بد من أن تكون عرضة للسجن".

الواقع أن 32 مادة من القانون تعاقب الصحافة، تتوزع على قانون العقوبات، وقانون الصحافة، وقانون المطبوعات، والقانون المرتبط بمستندات الدولة (الذي يمنع الصحافيين عن النفاذ إلى بعض المحتويات الرسمية)، والوظيفة العامة، والأحزاب السياسية، وغيرها. ويلحظ النظام التشريعي إمكانية السلطات اختيار القضاة المكلفين بالنطق بالحكم في القضايا.

ولا يمكن إنشاء صحيفة في مصر من دون طلب الإذن من المجلس الأعلى للصحافة الخاضع لأمر الدولة، وعدة مديريات أمنية، ومجلس الوزراء. وبالرغم من هذه العوائق، إلا أن صحافة المعارضة لا تزال صامدة في مصر. فمنذ العام 1997، يجيز القانون رقم 40 لكل حزب سياسي تأسيس صحيفته. إلا أنه إذا ما تبين أن المقالات المنشورة تنطوي على "تهديدات من شأنها أن تمس بالأمن القومي"، يتم إقفال الحزب والصحيفة في آن معاً. والجدير بالذكر أن معظم الصحف لا تملك مطابع خاصة بها. وقد نجحت الحكومة في احتكار هذا النشاط والسيطرة على 99 بالمئة من دور النشر، ما يتيح لها إمكانية عرقلة توزيع الصحيفة المطبوعة في أي وقت. وحتى أن السلطات تجرؤ على دفع مبالغ مالية للموزعين لتسعيد المنشورات من أكثاشك الصحف قبل أن تقع بين أيدي القراء.

دولة للبيع؟

فرض الرقابة على ضابط في الشرطة لنشره دليلاً حول حقوق المواطنين المصريين على الإنترنت

إثر تظاهرة السادس من نيسان/أبريل 2008، قام ضابط سابق في الشرطة هو عمر عفيفي بنشر دليل حول حقوق المواطنين المصريين تجاه أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة على الإنترنت. وقد وزع الكتاب المعنون "عشان ما تنضربش على قفاك" في مكتبة مدبولي قبل مصادرته وسحبه من البيع.

ويعتبر عمر عفيفي أن الإنترنت سلاح خطير. وقد اكتشف النظام أهميته ويسعى إلى السيطرة عليه بترهيب الشباب الذين أطلقوا حركة للتغيير في مصر ولكنه يضيف أن السلطات لن تتمكن أبداً من السيطرة على الوضع برمته.

يمكن تحميل دليل "عشان ما تنضربش على قفاك" على موقع مراسلون بلا حدود.

تشكل صورة مصر على المستوى الدولي الشغل الشاغل للحكومة التي تعتبر أنه يفترض بالإعلام أن يخدم مصالحها السياسية وصورتها الخارجية. وفي تقرير بعنوان "إسرائيل / غزة: ضبط الإعلام هدف عسكري" نشر في شباط/فبراير 2009، شددت مراسلون بلا حدود على الدور الذي أدته مصر في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بإقفالها معبر رفح الفاصل بين البلدين. وكان حسني مبارك قد أعلن حينها أنه ينبغي القضاء على حماس قاصراً اجتياز المعبر على المساعدات الإنسانية، ومانعاً الصحافيين عن دخول قطاع غزة، وتاركاً الصحافة الفلسطينية الشاهد الوحيد على الوضع السائد.

ومن الأمثلة على نية السيطرة المعلنة لدى الحكومة المصرية على القطاع الإعلامي، نذكر اعتقال صحافية مصرية تعمل في القسم العربي من قناة الجزيرة قبيل تغطيتها تظاهرة السادس من نيسان/أبريل 2008. إلا أن القسم الإنكليزي من القناة تمكن من بث بعض الصور. ومنذ ذلك الحين، تسعى السلطات إلى عرقلة صحافيين التلفزيون القطري في أثناء أدائهم لواجبهم المهني بسحب أوراق اعتمادهم.

أما الصحافي فيليب رزق الذي تعرّض للتوقيف في السادس من شباط/فبراير 2009، فلم يخل سبيله سريعاً إلا بعد تعبئة دولية مهمة. وفي هذا السياق، لاحظ: "لم أعامل كالأخرين. سمعت أصوات التعذيب ولكنني لم أتعرض لأي منها. وفي خلال استجوابي، أخذ ضباط الشرطة يطرحون علي أسئلة حول "صلاتي الدولية". وقد أدركت اليوم وحسب أنهم كانوا يلمحون إلى التعبئة التي نظمت في مصر والخارج للمطالبة بالإفراج عني. وخرجت من السجن في غضون أربعة أيام". وكانت السلطات قد اتهمت بأنه عميل إسرائيلي، ما دفعه إلى القول: "لا أستغرب الأمر نظراً إلى جنسيتي". فقد ساهم تدخل السفارة الألمانية والرسائل

المنشورة عبر الإنترنت في شهرة وضعه: "كان من مصلحتهم أن يفرجوا عني سريعاً. أظن أنهم حصلوا على المعلومات التي يردونها. كانوا يشكون بإمكانية تحدي لي لدى الإفراج عني، ما دفعهم إلى معاملتي بشكل مختلف".

تتخطى حركة "6 أبريل" مجرد القصة البسيطة المطروحة على فايسبوك. فهي تدفع بحدود المعارضة قدماً. وترى إيمان فرج أن "المعارضة في مصر كالمثلية الجنسية أو تكدير النظام الأخلاقي القائم. وبهذا، لا علاقة لها بشباب مهتمين بمستقبل بلادهم يتعلمون السياسة في الكتب. ولعل "الثورة" تكمن في هذا المجال بالتحديد".

خلافاً لدول تعدّ قمعية شأن الصين، وفيتنام، أو حتى تونس، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، لا يعتبر النظام المصري هؤلاء الشباب على أنهم معارضون. ولا يتوارى الناشطون الذين يستخدمون هذه الشبكة فيما تقوم وسائل اتصالاتهم على تقنيات شفافة إلى أقصى الحدود. ولكن هذه القصة لتجسد التحدي المفروض على السلطات: "إن كنتم موجودين، فبانوا. وإن كنتم تظنون أنكم تعيشون في دولة قانون، فاثبتوا ذلك".